



بيان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

تلقية

المستشار/ تهاني الناصر

أمام

الجمعية العامة للأمم المتحدة

الدورة الثالثة والسبعون

البند (78): المحيطات وقانون البحار

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

الثلاثاء 11 ديسمبر 2018

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### السيد الرئيس،

بداية يطيب لوفد بلادي أن يشيد بما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بالجزء الخاص ببند (78) المحيطات وقانون البحار، حيث اطلعنا ببالغ الاهتمام على هذا التقرير، الذي يؤكد بأن صون البحار والمحيطات ومواردها من المسائل الهامة لتعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى رأسها الهدف 14 من خطة التنمية، حيث أشار التقرير إلى المعلومات المعنية بالتطورات الرئيسية الحديثة ذات الصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار، كذلك أشار التقرير إلى عملية الأمم المتحدة التشارورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار مناقشتها في الاجتماع التاسع عشر المعنون "الضجيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية".

### السيد الرئيس،

تؤكد دولة الكويت على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تعد بلادي طرفاً فيها منذ عام 1994 وكذلك طرفاً في كل من اتفاق تعديل الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وكذلك طرفاً في اتفاقية حصانات وامتيازات المحكمة الدولية لقانون البحار منذ عام 2002، بالإضافة إلى الكثير والعديد من الصكوك الدولية المنظمة للعلاقات البحرية بين الدول والتي تضع الإطار القانوني لهذه العلاقات وتنظمها بالشكل الأمثل.

هذا علاوة على مشاركة بلادي في العديد من الأنشطة والاجتماعات التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالبحار والمحيطات، وكذلك المشاركة في الاجتماعات الدورية للمنظمة البحرية الدولية (IMO).

وعلى ضوء ذلك، تدعو دولة الكويت كافة الدول غير الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 للانضمام إليها والانضمام إلى كافة الصكوك المكملة لها، لما لها من دور بارز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 كما تساهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

### السيد الرئيس،

يشكل قطاع النقل البحري من أكبر نشاطات النقل في العالم ومن أقدمها، وإن تهديد هذا القطاع الهام بأي شكل من أشكال الممارسات الغير مشروعة والإجرامية يعد هاجساً كبيراً لدى كافة الدول وقطاع الأعمال على حد سواء.

وإن تعزيز الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية المحدقة بالأمن البحري بما فيها القرصنة والسطو المسلح على السفن، يشكل التزاماً على الدول الأعضاء لصيانة البحار من التهديدات التي تتعرض لها.

تؤكد بلادي التزامها التام بإدانة كافة الأعمال والممارسات الغير مشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية.

## السيد الرئيس،

إن زيادة الهدوء النسبي لحوادث القرصنة والسطو المسلح على السفن بعد فترة طويلة من استمرار هذه الهجمات، يشكل مؤشراً إيجابياً لاستقرار الأوضاع في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، حيث أثبتت التقارير بأن الهجمات التي تم الإبلاغ عنها هذا العام قبالة السواحل الصومالية هو هجومين فقط.

ويرجع هذا الانخفاض في عدد الهجمات مقارنة بالأعوام الماضية، إلى النتائج التي توصل إليها فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة ساحل الصومال في يوليو 2018، بالإضافة إلى اتساع نطاق ولايته، كل هذه الإجراءات ساهمت بفاعلية في تقليل معدل الهجمات المرتكبة والتي تهدد السلم والأمن الدوليين في البحار.

**ولكم منا جزيل الشكر يا سيد الرئيس.**